

نشرة المجلس الأعلى للتعليم



افتتاحية العدد:

«...يتعلق الأمر إذا بدنامية، إذا كانت قد قطعت اليوم شوطا أوليا، فإن الكثير ما يزال ينتظرها لأن المسار هو بطبيعته شاق وطويل، مبدؤه ومنتهاه إنجاز مدرسة مغربية تضطلع بوظائفها على النحو الأمثل، وتسهم بدورها الفاعل في المشروع التنموي لبلادنا...»

سعالم دلالت في مسار المجلس:

• الدورة العادية العاشرة، 23 و24 نونبر 2009 : عرض المحاور المفصلة للتقرير الثاني للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها 2010؛ تدارس مقترحات المجلس في موضوع «الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية»؛ تدارس مشروع نظام الأقسام التحضيرية وسلك التبريز.

من مولاا العدد:

- حياة المجلس وسيره الداخلي
- أشغال الهيئة الوطنية للتقويم
- أنشطة اللجان الدائمة والأنشطة العمومية
- آراء المجلس
- مبادرات، مشاريع
- أوراق مفتوحة
- اتجاهات حديثة في ميادين التربية والتكوين

7
العدد

افتتاحية العدد

مع صدور العدد السابع من هذه النشرة، يكون المجلس الأعلى للتعليم قد استوفى سنته الثالثة، منذ تنصيبه في 14 شتنبر 2006، وعقدته لدورته الأولى في نونبر من نفس السنة، إلى غاية دورته العاشرة، المنعقدة في نونبر الجاري. وهي مرحلة رسخ خلالها المجلس قواعد عمله، ومستلزمات حسن سيره، وسبل اضطلاع المهام الموكولة إليه. وسواء تعلق الأمر بتقديم الاستشارات والآراء، أو بإيجاز التقييمات الشاملة أو الموضوعاتية، أو بالمبادرة بمشاريع ومقترحات من أجل الإسهام في النهوض بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، فإن المجلس ظل حريصا على الاشتغال في النطاق الذي تسمح به اختصاصاته، وفي استثمار متجدد لتركيبته التي ما فتئت تجعل منه فضاء يزوج بين الخبرة المتخصصة وبين تبادل الرأي المتعدد، والاجتهاد الجماعي الخصب والمنتج. وبنفس الحرص، كرس المجلس علاقات تعاون مثمر مع مختلف القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، كما نهج في معالجته لملفات التربية والتكوين التي يشتغل عليها، مقارنة تشاركية قوامها التشاور مع مختلف الشركاء والفاعلين والأطراف المتدخلة والمعنية، تجسيدا منه للاقتناع المتقاسم بكون قضايا المدرسة المغربية تعد شأنا يهم الأمة بجميع مكوناتها؛ دولة ومجتمعا.

يتعلق الأمر إذا بدنيامية، إذا كانت قد قطعت اليوم شوطا أوليا، فإن الكثير ما يزال ينتظرها لأن المسار هو طبيعته شاق وطويل، مبدأه ومنتهاه إنجاز مدرسة مغربية تضطلع بوظائفها على النحو الأمثل، وتسهم بدورها الفاعل في المشروع التنموي لبلادنا ■

معالم دالة في مسار المجلس

- 30 يوليوز 2006 : الإعلان عن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش.
- 10 فبراير 2006 : إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس.
- 14 شتنبر 2006 : تنصيب جلالة الملك للمجلس الأعلى للتعليم، بالقصر الملكي بالدار البيضاء.
- 4 نونبر 2006 : لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية للعمل.
- الدورة العادية الأولى للمجلس، 30 نونبر وفتح داخلي للمجلس وفتح باب الترشح لعضوية لجانه الدائمة.
- الدورة العادية الثانية، 27 و28 فبراير وفتح مارس 2007 : المصادقة على النظام الداخلي
- 30 يوليوز 2006 : الإعلان عن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش.
- 10 فبراير 2006 : إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس.
- 14 شتنبر 2006 : تنصيب جلالة الملك للمجلس الأعلى للتعليم، بالقصر الملكي بالدار البيضاء.
- 4 نونبر 2006 : لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية للعمل.
- الدورة العادية الأولى للمجلس، 30 نونبر وفتح داخلي للمجلس وفتح باب الترشح لعضوية لجانه الدائمة.
- الدورة العادية الثانية، 27 و28 فبراير وفتح مارس 2007 : المصادقة على النظام الداخلي
- 30 يوليوز 2006 : الإعلان عن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش.
- 10 فبراير 2006 : إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس.
- 14 شتنبر 2006 : تنصيب جلالة الملك للمجلس الأعلى للتعليم، بالقصر الملكي بالدار البيضاء.
- 4 نونبر 2006 : لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية للعمل.
- الدورة العادية الأولى للمجلس، 30 نونبر وفتح داخلي للمجلس وفتح باب الترشح لعضوية لجانه الدائمة.
- الدورة العادية الثانية، 27 و28 فبراير وفتح مارس 2007 : المصادقة على النظام الداخلي

حياة المجلس وسيره الداخلي

بالإضافة إلى بعض القضايا التنظيمية.

في الجلسة الأولى، استمع أعضاء المجلس في البداية لعروض الوزارات المكلفة بالتربية والتكوين حول حصيلة الموسم الدراسي 2008-2009 وآفاق الموسم اللاحق في قطاعات التعليم المدرسي والتعليم العالي والتكوين المهني؛ أعقبها مناقشة مستفيضة همت إجمالا المؤشرات الكمية والنوعية لهذه الحصيلة والتدابير المزمع اتخاذها استعدادا للدخول الدراسي المقبل، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الاستعجالي الهادف إلى إعطاء دينامية جديدة للإصلاح التربوي.

بعد ذلك، انكبت الجلسة العامة على تدارس مشروع الرأي الذي أعده المجلس، بناء على طلب الحكومة، في موضوع واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها. وهو مشروع استهدف، بالأساس، تجديد المقاربة واعتماد برامج ناجعة للتدخل وتسريع وتيرة إنجازيتها؛ اعتبارا لدورها الحاسم في ضمان حق الجميع في تربية جيدة بفرص متكافئة، وفي التحقيق الفعلي لأهداف التعليم الإلزامي، وكذا الرفع من مؤهلات الرأسمال البشري الوطني ومن المؤشرات التنموية للبلاد.



الجلسة العامة للمجلس - دورة يوليوز 2009

بهيئة ومهنة التدريس والتكوين» والاستماع إلى النقابات التعليمية في الموضوع.

- 24 مارس 2008 : اعتماد الصيغة النهائية للتقرير الأول للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها.
- 16 أبريل 2008 : رفع التقرير الأول للمجلس إلى العلم السامي لجلالة الملك.
- الدورة العادية السادسة، 21، 22 و23 يوليوز 2008 : تدارس مشروع البرنامج الاستعجالي لقطاعات المكلفة بالتربية والتكوين.
- 9 شتنبر 2008 : الإعداد لبلورة وجهة نظر المجلس في البرنامج الاستعجالي، وإصدارها في نهاية أكتوبر 2008.
- 21 و22 أكتوبر 2008 : تنظيم الندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية.
- الدورة العادية السابعة، 24، 25 و26 نونبر 2008 : التدارس الأولي للمسألة اللغوية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.
- الدورة العادية الثامنة، 23 و24 فبراير 2009 : تدارس مشروع تقرير المجلس لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي.
- 23 مارس 2009 : اعتماد الصيغة النهائية لمشروع تقرير المجلس حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008.
- الدورة العادية التاسعة، 20 و21 يوليوز 2009 : تدارس مشروع رأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية.
- شتنبر 2009 : توجيه رأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية إلى الحكومة في شخص الوزير الأول.
- 20 و21 أكتوبر 2009 : تنظيم الندوة العلمية حول «تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية».
- الدورة العادية العاشرة، 23 و24 نونبر 2009 : عرض المحاور المفصلة للتقرير الثاني للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها 2010؛ تدارس مقترحات المجلس في موضوع «الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية»؛ تدارس مشروع نظام الأقسام التحضيرية وسلك التبريز.



تقديم حصيلة الموسم الدراسي والجامعي والتكويني 2008-2009

موضوع التعليم والتكوين الخاص، تم تخصيص جلسة للاستماع للمسؤولين في قطاعات التربية والتكوين، كمدخل لإنجاز دراسة تشخيصية واستشرافية لواقع التعليم والتكوين الخاص وآفاقه، واعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين والهيئات المعنية، استعدادا لتدارسه في دورة فبراير 2010.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس اعتمد خلال هذه الدورة التعديلات المقترحة على نظامه الداخلي، كما صادق على مشروع ميزانيته برسم سنة 2010.

التربويين والنهوض بأدوارهم الحاسمة في إنجاح الإصلاح التربوي وفي الرفع من مؤشرات جودة التربية والتكوين.

من خلال هذا المشروع، يتحدد الهدف الأساس للمجلس في الإسهام ببعض المداخل الكفيلة بحفز هيئة التفتيش التربوي وتحسين ظروف عملها من أجل تيسير اضطلاعها بدورها الريادي في الرفع من جودة التدريس والتعلم؛ وذلك من خلال تجديد مهام التفتيش التربوي في اتجاه دعم الفعل البيداغوجي في المؤسسات التعليمية.

وفي إطار التحضير لبلورة مشروع المجلس في

في مناقشة هذا المشروع، أكد أعضاء المجلس، إجمالا، على تامينهم لما تضمنه من تشخيصات ومدخل لتجديد هذه البرامج وجعلها أكثر نجاعة في تحقيق الأهداف المتوخاة. وفي سياق ذلك، أبدوا جملة من الملاحظات والاقتراحات التي أسهمت في تدقيق الصيغة النهائية لهذا الرأي وإغنائه قبل رفعه إلى الحكومة.

وفي إطار المهمة الاقتراحية للمجلس، تدارست الجلسة العامة مشروع تطوير مهنة ومهام التفتيش التربوي، المدرج ضمن مبادرات المجلس الرامية إلى حفز الفاعلين

أشغال الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس

إعداد الاستثمارات من أجل القيام بدراسة استقصائية ستهم أطر التوجيه، ومديري المؤسسات، وجمعيات أولياء التلاميذ.

• دراسة حول الدعم الاجتماعي: يجري حاليا إعداد آلية لتقويم وتتبع الدعم الاجتماعي الممنوح للتلاميذ والطلبة والتدريسين.

• دراسة واقع التعليم العالي وسبل تقويمه، وذلك بتعاون مع «المؤسسة الأوروبية للتكوين».

• دراسة تحليلية لموضوع التفتيش التربوي.

– اعتماد البرنامج العلمي للهيئة الوطنية للتقويم.

– أجرأة آليات التقويم في إطار مشروع التحسين المستمر لجودة المؤسسات المدرسية:

• أجرأة آلية التقويم همت 19 ثانوية تاهيلية ضمن العينة التجريبية ووضع شبكة من 124 مؤشرا، تمثل ثمانية أبعاد تهم الجوانب التديرية والبيداغوجية والتنظيمية للثانويات التاهيلية.

– الشروع في وضع آليات القياس للبرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي برسم سنة 2011: سيهم البرنامج في تجربته الثانية تقويم التحصيل الدراسي لدى عينة من تلامذة الجذع المشترك للتعليم الثانوي التاهيلي.

إصدار أطلس المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 2009؛

– إصدار التقرير الثاني للمجلس حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها 2010؛

– إنجاز الدراسات الموضوعاتية المدرجة في إطار تقرير سنة 2010، وتهم ما يلي:

• دراسة في موضوع التوجيه: تم في هذا الإطار

الخطوط العريضة لبرنامج عمل الهيئة الوطنية للتقويم برسم سنة 2010

– إصدار أطلس المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 2009؛

– إصدار التقرير الثاني للمجلس حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها 2010؛

– إنجاز الدراسات الموضوعاتية المدرجة في إطار تقرير سنة 2010، وتهم ما يلي:

• دراسة في موضوع التوجيه: تم في هذا الإطار

أنشطة اللجان الدائمة

في سياق تنفيذ برنامج عمل سنتي 2009-2010، واصلت اللجان الدائمة لدى المجلس الاشتغال على القضايا والمواضيع ذات الأولوية في عمل المجلس وإعداد مقترحاته في شأنها:

1. لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح

في أفق إعداد مشروع مقترحات المجلس في موضوع «الرفع من كفايات التحكم اللغوي في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين» خلال سنة 2010، واصلت هذه اللجنة مواكبة العمليات والأشغال التحضيرية المرتبطة بهذا الموضوع، من خلال:

- تتبع أشغال الورشات المتخصصة حسب اللغات، التي امتد عملها من ماي إلى أكتوبر 2009؛
- مواكبة جلسات عمل هيئة المستشارين العلميين في موضوع اللغات؛
- الإسهام في تحضير الندوة العلمية التي نظمتها المجلس يومي 20 و 21 أكتوبر بالرباط

الأنشطة العمومية

الندوة العلمية في موضوع «تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية»

نظم المجلس الأعلى للتعليم ندوة وطنية علمية حول «تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية» يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط.

يندرج تنظيم هذه الندوة في إطار سلسلة من الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المجلس من أجل بلورة مشروع خارطة طريق للإسهام في معالجة إشكالية التمكن من الكفايات اللغوية في المنظومة التربوية الوطنية، باعتبارها إحدى القضايا الألفية التي ما تزال تعترض جودة

3. لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة

1.3. استكملت اللجنة مشروع مقترحات المجلس في موضوع «الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية»، الذي سنتدارسه الدورة العاشرة للمجلس لنونبر 2009؛ ومعلوم أن هذا المشروع ارتكز على إنجاز دراسة تشخيصية؛ تنظيم الندوة الوطنية لأكتوبر 2008؛ تنظيم جلسات استماع لعينات من الفاعلين وشركاء منظومة التربية والتكوين؛ وإعداد دراسة استشرافية من أجل تطوير الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية.

2.3. باشرت اللجنة كذلك تعميق الدراسة والبحث في موضوع «التعليم والتكوين الخاص»، قصد إعداد مشروع مقترحات المجلس خلال سنة 2010. في هذا الشأن، عقدت اللجنة اجتماعا اعتمدت خلاله المحددات المرجعية والأرضية المؤطرة لدراسة الموضوع. كما نظمت جلسات استماع وتشاور مع المسؤولين المركزيين عن التعليم والتكوين الخاص بقطاعات التعليمين المدرسي والعالي والتكوين المهني.

في موضوع: «تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية».

2. لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية

باشرت اللجنة تعميق الدراسة والبحث في موضوع «التبريز والأقسام التحضيرية» في أفق إعداد مشروع مقترحات المجلس في هذا الشأن خلال دورة نونبر 2009. لهذا الغرض، نظمت اللجنة 10 جلسات استماع وتشاور مع عينات من الفاعلين والجمعيات المعنية بسلك التبريز والأقسام التحضيرية: المكلفون بالتفتيش بالأقسام التحضيرية؛ الأطر الإدارية؛ الأساتذة المرزوق؛ طلبة التبريز؛ طلبة الأقسام التحضيرية؛ الجمعيات المهنية؛ الجمعيات المعنية وقدماء طلبة الأقسام التحضيرية؛ ممثلو القطاع الخاص لهذه الأقسام؛ ممثلو المؤسسات التعليمية المستقبلية للأقسام التحضيرية؛ رؤساء لجان التبريز.

المنظومة ومردوديتها الداخلية والخارجية، وبوصفها موضوعا يشكل انشغالا جوهريا يفرض راهنته المستمرة في المدرسة المغربية كما في العديد من المنظومات التربوية عبر العالم.

تتمثل الأهداف الأساسية لهذه الندوة في: – إذكاء التفكير الجماعي والقوة الاقتراحية بخصوص السبل الممكنة لضمان إتقان اللغات والتمكن من استعمالها لدى أجيال المتعلمين المتعاقبين على المدرسة المغربية؛



الجلسة الافتتاحية للندوة العلمية

– تبادل الرأي بين الخبراء الوطنية والدولية المشاركة، من أساتذة وباحثين وهيئات مهتمة، حول المقاربات التشخيصية والاستشارية الممكنة لهذا الموضوع؛

– استلهم الممارسات الوطنية والدولية الناجحة، واستكشف بعض المداخل المتاحة للإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بتدريس اللغات وتعلمها، المطروحة على المدرسة المغربية.

في ارتباط بهذه الأهداف، انتظمت أشغال الندوة في المحاور الثلاثة التالية:

عبر التعقيبات والمناقشات التي أسهم بها المشاركون والمشاركات. وقد تميزت أشغال الندوة بتنوع المقاربات والتجارب المدروسة والاستشرافات المقترحة والمتوقعة، وبالغنى المنهجي والفكري.

وقد أكدت مختلف المداخلات على أهمية التدبير المعقلن للتنوع اللغوي في المدرسة بما يحفظ للمتعلمين مستلزمات هويتهم المتعددة والتلاحم الاجتماعي، والاكتمال التدريجي للمعرفة بمختلف أصنافها، والانفتاح على اللغات الأجنبية وثقافتها؛ علما بأن تدبير



جانب من المشاركين في الندوة

1. تدريس اللغات وتعلمها في منظومة التربية والتكوين بالمغرب.

2. تعليم اللغات في منظومات التربية والتكوين.

3. اللغات في منظومات التربية والتكوين: التنوع اللغوي والتمكن من الكفايات اللغوية.

تم تدارس هذه المحاور من خلال عروض علمية أسهم بها خبراء مختصون من المغرب ومن خارجه، وعبر تقديم خلاصات الورشات المتخصصة حسب اللغات، التي نظمها المجلس بين ماي وأكتوبر 2009، وكذلك

التنوع اللغوي في المدرسة يتطلب وعيا بصعوباته، سواء أكانت ثقافية أم تربوية أم وظيفية أم اقتصادية تتصل بالتكلفة المالية اللازمة لهذا التدبير؛ قصد أخذ ذلك في الاعتبار عند الإعداد لهندسة بيداغوجية وتكوينية لتدريس اللغات وتعلمها، وفقا للاختيار الذي رسمه الميثاق الوطني للتربية والتكوين في هذا الشأن، مع التركيز على الجوانب البيداغوجية للغات، المدرج في صميم مهام المدرسة.

آراء المجلس

رأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها

تقديم

في إطار مهامه الاستشارية واستجابة لطلب الحكومة، أصدر المجلس الأعلى للتعليم رأيه في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة

الأمية وآفاقها، عقب مداوات دورته التاسعة المنعقدة في يوليو 2009، مستندا في ذلك إلى أعمال الخبرة وتعميق الدراسة والبحث، والتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة، والاستماع إلى الفاعلين المعنيين، مع استلهم بعض التجارب الدولية في هذا المجال.

توخى المجلس من رأيه هذا اقتراح مداخل استشارية توطن مكتسبات هذه البرامج،

أهم خلاصات الندوة

خلصت الندوة إلى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج تنتظم أهمها فيما يلي:

• التحكم في الكفايات اللغوية وجودة تدريسها يعتبر مسألة محورية لتحقيق تكافؤ الفرص والولوج إلى مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وتحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومستوياتها؛

• التمكن من الكفايات اللغوية مرتين، علاوة على السياسة التربوية اللازمة لذلك، بضمان جودة التدريس وجودة منظومة التربية والتكوين بكافة مكوناتها؛

• ضرورة استحضار نتائج البحث العلمي والبيداغوجي في وضع أي سياسة تربوية وتكوينية للنهوض بتدريس اللغات وتعلمها؛

• تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية لتنهض بإعداد الخطط الإستراتيجية وبرامج العمل لتجديد اللغة العربية وتأهيلها وتطوير سبل تدريسها والتحكم في كفاياتها ووظائفها؛

• ضرورة وضع إطار واضح ومنسجم لتدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها، ودعم المجهود الذي يقوم به المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية في هذا الشأن؛

• إرساء إطار مؤسسي يضطلع بوضع البرامج الكفيلة بالارتقاء بتدريس اللغات الأجنبية وضمان التحكم في كفاياتها واستعمالاتها، واستثمار التعاون الثقافي والعلمي في هذا المجال؛

• وضع مخطط للترجمة من جميع اللغات الحية المعاصرة، لإغناء اللغة العربية وثقافتها بالمستجدات العلمية والتكنولوجية وغيرها، وللارتقاء ببرامج التكوين والتأطير.

تجدر الإشارة إلى أنه ستصدر عن المجلس وثيقة تتضمن الأشغال الكاملة للندوة، في أفق الدورة العادية المقبلة.

I. عناصر تشخيصية

في ضوء أعمال التشخيص المنجزة، تم الوقوف على محدودية برامج التربية غير النظامية في مواجهة الهدر الدراسي المرتفع، حيث يستفاد من المعطيات الإحصائية لسنة 2009، أنه يوجد حاليا ما يقارب 940 000 طفل وطفلة خارج المدرسة، مع ارتفاع في عدد المنقطعين عن الدراسة في سلكي الابتدائي والثانوي الإعدادي، الذي بلغ خلال موسم 2007-2008، ما يفوق 340 000.

كما تم الوقوف على ما تتسم به وتيرة إنجاز برامج محاربة الأمية من بطء وبقائها دون مستوى الأهداف المتوخاة، حيث إنه بالرغم من انخفاض نسبة الأمية من 47,7% سنة 2004 لدى الفئة العمرية 15 سنة فما فوق، إلى ما يقارب 43% سنة 2006، وانخفاضها أيضا بالنسبة للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق من 43% سنة 2004 إلى 38,5% سنة 2006، ما تزال الأعداد المطلقة مرتفعة؛ إذ تبلغ حوالي 8,8 ملايين من الأميين من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق.

أفرز هذا الواقع إشكاليات مشتركة بين برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية تهم بالأساس: حكاما البرامج وتنسيق التدخلات؛ منظومة المعلومات؛ المردودية؛ التأطير والتكوين؛ التواصل والتعبئة؛ التتبع والتقييم؛ الإشهاد وتوطيد المكتسبات وحفزها؛ التمويل.

II. مقترحات المجلس من أجل

برامج عمل ناجعة للتربية غير

النظامية ومحاربة الأمية

انطلق المجلس في مقترحاته من اعتبار التربية والتعليم من الواجبات الأساسية للدولة، وحقا من حقوق الإنسان ومقوما لمواطنته، مستحضرا الارتباط العضوي بين نجاح هذه البرامج، وبين التطبيق الحازم لقانون التعليم الإلزامي، مع تأكيده على استعجالية تحقيق أهداف التربية غير النظامية، وعلى الخاصية الهيكلية والتنشعبة لإشكالية الأمية، التي تتطلب معالجة توازن بين تسريع وتيرة الإنجاز وبين التدرج في تفعيل، وفق برجة للقضاء على هذه الآفة في أقل مدة ممكنة.

في ضوء ذلك، يرى المجلس أنه، رغم التقاء هذين النوعين من البرامج في تحمل انعكاسات عدم التمدرس، إلا أن هناك اختلافات نوعية تستدعي الفصل المؤسسي والمنهجي بينهما.

III. مقترحات المجلس وتوصياته الاستشرافية

بالنسبة للتربية غير النظامية، تستهدف مقترحات المجلس استدراك تمدرس كافة الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة، وإعادة إدماجهم في منظومة التربية والتكوين.

• في هذا الصدد، دعا المجلس إلى إنجاز إحصاء شامل يتم على أساسه وضع خريطة للأطفال الموجودين خارج المدرسة، قصد تحديد نقط التدخل وصيغته، مع التعميم التدريجي لهذه البرامج على الأطفال المعنيين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، وإعادة إدماجهم في مستويات التعليم المناسبة، أو في تكوينات بديلة. على أن يتم العمل على تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: تخفيف منابع عدم التمدرس؛ إرساء برنامج وطني لتعليم أولي جيد لفائدة الأطفال بين 4 و5 سنوات؛ توفير مقعد بيداغوجي لكل طفل في سن ما بعد 6 إلى 8 سنوات وضمان مواصلة تمدرسه الإلزامي بدون انقطاع على الأقل؛ استدراك تمدرس الأطفال من 9 إلى 15 سنة لتمكينهم إما من مواصلة دراستهم في المستوى التعليمي المناسب، أو من ولوج التكوينات المهنية الملائمة؛ تخصيص الدعم التربوي للأطفال المتعثرين؛ تعزيز برامج الدعم الاجتماعي.

• على مستوى الحكامة والتدبير، دعا المجلس إلى اتخاذ إجراءات تستمد روحها من القانون 04-00 المتعلق بالتعليم الإلزامي، قصد تخويل

برامج التربية غير النظامية مكانها الطبيعي ضمن التعليم الإلزامي، مع تنظيم هذه البرامج عبر مدينتين زمنيتين: مدى متوسط استعجالي لاستدراك تمدرس إجمالي الأطفال المعنيين في أفق سنة 2015؛ ومدى متواصل يُدرج هذه البرامج في العمل الاعتيادي للمنظومة التربوية مع التصدي القبلي للعوامل المسببة في الهدر والانقطاع الدراسي.

• هذا، علاوة على تدابير أخرى من قبيل: ملاءمة المناهج والبرامج والوسائط التعليمية؛ تخصيص تكوينات مؤهلة للأطر التربوية؛ دعم البحث التربوي؛ استقبال تلاميذ التربية غير النظامية بالمؤسسات التعليمية أساسا وإدراجهم ضمن خريطتها؛ إسناد التأطير التربوي، أساسا، لمدرسي الابتدائي والثانوي الإعدادي مع حفزهم و تكوینهم؛ نهج التعاقد مع الجمعيات النشيطة في هذا المجال وفق دفاتر للتحميلات؛ الرفع من المجهود المالي للدولة وتنويع مصادره؛ إرساء نظام مرن ومتجدد للتتبع والتقييم والإشهاد والتوجيه يتلاءم مع الضوابط المعمول بها في التعليم العمومي.

أما بالنسبة لمحاربة الأمية، فيروم رأي المجلس: • تحقيق تعبئة مجتمعية حازمة وحكاما أكثر نجاعة من أجل تسريع وتيرة الإنجاز، حيث دعا المجلس إلى تخصيص العشرية المقبلة 2010-2020 للتعبئة المجتمعية من أجل القضاء على الأمية، بإطلاق برنامج عمل وطني شامل لهذا الغرض، وإعطاء دينامية أقوى لهذه البرامج



باعتتماد إستراتيجية وظيفية ومنهجية، تكون بمثابة إطار مرجعي وطني للحد من الأمية في أقل مدى زمني ممكن، قوامها من جهة، أهداف كمية ونوعية جديدة تتسم بالوظيفية؛ حكمة جيدة تكون فيها الآلية التدريبية قادرة على تحقيق المبادرة واستكشاف الحلول والبرامج الناجعة، وتشجيع الإقبال والتعبئة، وتنسيق مختلف التدخلات وتنويع الموارد، والنهج الفعلي لتدخل القرب، والتدبير بالنتائج المبني على التقويم والمحاسبة؛ ومن جهة أخرى، هندسة أندراغوجية ناجعة ترتكز على مراجعة المناهج والبرامج في اتجاه التخفيف والتبسيط والملاءمة، وتزواج بين متطلبات محاربة الأمية وما بعدها، وبين عرض تعليمي وظيفي وتأهيلي، وتعمل على تطوير الوسائط الديداجماتية بما فيها الاستعمال

التدريجي للتكنولوجيا الحديثة. في هذا الاتجاه، دعا المجلس إلى ملاءمة المقاربة اللغوية لتعليم الكبار وفق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، باعتبار العربية اللغة الأساسية لمحاربة الأمية، واستحضار دور اللغات الأم (الدارجة والأمازيغية...) في مراعاة للخصوصيات الجهوية، مع إمكانية الاستعمال الوظيفي لأدوات لغوية أخرى بغرض الاستجابة للحاجات المهنية والعملية. على أن تحظى شهادة محو الأمية بالاعتراف والتشجيع، وإعمال مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة حامليها في ولوج الخدمات والمهن الملائمة أو الترقى في درجاتها. اقترح المجلس أيضا اتخاذ تدابير من قبيل: وضع نظام مؤهل للتأطير والتكوين بإطار مرجعي لكفايات ممارسة مهام التأطير، وتعزيز

تأطير محاربة الأمية بإسناد القيام به لفئات أخرى ولاسيما الطلبة الجامعيين والمتقاعدون وفي مقدمتهم نساء ورجال التعليم؛ اعتماد شراكة مبتكرة وموسعة بنماذج متنوعة؛ توفير اعتمادات مالية كافية لتحقيق أهداف القضاء على الأمية؛ التتبع اليقظ والتقويم المنتظم لسير برامج محاربة الأمية ولنتائجها. في ختام هذا الرأي، جدد المجلس التأكيد على أن إنجاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين يتمثل بالأساس في ضمان الحق في التربية والتعليم للجميع بفرص متكافئة وبمواصفات الجودة، وتمكين اليافعين والكبار من التعلم مدى الحياة، ومن أوفر فرص التأهيل والاندماج، داعيا إلى إعطاء دينامية أقوى ووتيرة أسرع، من أجل تحقيق أهداف كل من برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية في أقل مدة زمنية ممكنة.

مبادرات ومشاريع

مشروع التفتيش التربوي

ينطلق هذا المشروع من اعتبار التفتيش، بوصفه آلية مؤسسية للتتبع والتقويم والافتحاص البيداغوجي، من المقومات الأساسية للمنظومات التربوية الراهنة، لكونها تمثل آليات ضرورية للضبط والتوجيه ولحسن قيادتها والارتقاء المستمر بمؤشرات جودتها ومردوديتها.

يتوخى المجلس من هذا المشروع حفز هيئة التفتيش التربوي وتمييزها وتأكيد دورها الأساسي في الرفع المستمر من جودة التدريس والتعلم، والعمل على تطوير مهام التفتيش في اتجاه المهنة، ارتكازا على الأدوار الجديدة التي يضطلع بها التفتيش التربوي أو الأجهزة المماثلة له على الصعيد الدولي، وجعل هذه الأدوار أكثر انسجاما وملاءمة مع خيارات ومتطلبات الإصلاح التربوي وديناميته.

استند إعداد المشروع إلى كل من مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ونتائج استطلاع رأي مفتشتات ومفتشي التعليم المدرسي، الذي أشرف المجلس على إنجازها في الفترة الممتدة بين فبراير ويونيو 2009، ودراستين: الأولى تشخيصية لواقع التفتيش التربوي بالمنظومة التربوية، والثانية مقارنة

لبعض التجارب الدولية في ميدان التفتيش وتقويم منظومات التربية والتكوين؛ كما استثمر أشغال لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية لدى المجلس الأعلى للتعليم، المتعلقة بهذا الموضوع، وجلسات الاستماع التي نظمتها مع جمعيتي مفتشي التعليم المدرسي، إضافة إلى خلاصات ونتائج مداولات الدورة التاسعة للمجلس ليوليوز 2009.

أما المقترحات والتوصيات التي انتهى إليها المجلس بخصوص هذا الموضوع، فيمكن تلخيصها في ما يأتي:

1. ضرورة تدقيق مهام وكفايات التفتيش التربوي وتطويرها ضمن المرجعيات التشريعية والتنظيمية والبيداغوجية والتكوينية، مع ملاءمتها لمتطلبات التخصصات التعليمية، بما في ذلك التبريز والأقسام التحضيرية، وعلى أساس التمييز بين نوعين من المهام:
- مهام المراقبة التربوية والتأطير والتكوين والبحث والاستشارة؛
- مهام الافتحاص البيداغوجي للمؤسسة التعليمية بواسطة فرق متعددة التخصص للتفتيش تتمتع، في الاضطلاع بهذه المهمة،



ممثلون عن الجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي في جلسة عمل بالمجلس (ماي 2009)

بنوع من الاستقلالية الوظيفية التي تستلزمها مقتضيات التقويم الموضوعي.

2. تعزيز التنظيم الجديد لمركز تكوين مفتشي التعليم بهندسة بيداغوجية حديثة ومرنة، قوامها بالأساس:

• اعتماد الأطر المرجعية لكفايات التفتيش التربوي؛

• إحداث مسلك لتكوين مفتشين تربويين متخصصين في شُعب التبريز والأقسام التحضيرية؛

• إعطاء الأولوية في التكوين لمجزئات التقويم والافتحاص البيداغوجي للمؤسسات المدرسية، في تكامل مع تفتيش باقي التكوينات التي يتطلبها التأهيل لممارسة مهنة التفتيش التربوي، بما في ذلك استكمال التكوين المعرفي؛

• إيلاء كامل الأهمية للبحث التربوي الوظيفي الميداني ومناهجه وتقنياته؛

• تنويع التخصص والمقاربات المنهجية والبيداغوجية والتواصلية، مع إعطاء قيمة وحيز أكبر للتدريبات الميدانية والزيادة في مدتها في اتجاه تعزيز الاندماج المهني

أوراش مفتوحة

التحكم في الكفايات اللغوية

أنهت الورشات المتخصصة في اللغات أعمالها بتقديم تقارير تركيبيّة تتضمن التشخيصات والمقترحات؛ وهي الآن قيد الدراسة والاستثمار.

من جهة ثانية، وأكبت هيئة المستشارين العلميين في اللغات لدى المجلس، الأعمال الجارية لمعالجة هذا الملف عبر مجموعة من الاجتماعات وتقديم عروض حول موضوعات عدة (المشهد اللغوي المغربي، واللغة العربية وسبل ترميمها، واللغات الأجنبية داخل المنظومة التربوية، والتمكن من الكفايات اللغوية والقضايا المشتركة بين اللغات، واللغة والهوية...).

كما انعقدت الندوة العلمية حول اللغات يومي 20 و21 أكتوبر 2009 بالمدرسة المحمدية بلورة مجموعة من القضايا والمقترحات حول موضوع اللغات والتمكن من الكفايات

واكتساب سريع للمهارات التي تقتضيها مهام التفتيش؛

• اعتماد برامج مندمجة الوحدات تُحدّد مضامينها وأساليب عملها بالانطلاق من الحاجات الأساسية للمفتش التربوي ومستلزمات ممارسة المهنة ومتطلبات تجديدها المستمر.

3. انتهاج خطة منظمة وطنيا وجهويا للتكوين المستمر لتعميق تأهيل هيئة التفتيش، تبني على تتبع حصيلة كفايات كل مفتش، وذلك لتلبية حاجات المفتشين في مجالات المعرفة والتأهيل، والاستجابة لمتطلبات تحسين التعليمات وإصلاح المنظومة التربوية؛ مع تنويع أساليب وصيغ إنجاز برامج التكوين المستمر، واستدماج التجارب الناجحة والمبتكرة في مجال التفتيش التربوي والتأطير والبحث وطنيا ودوليا.

4. إرساء شروط ملائمة ومحفزة لمزاولة المهنة، سواء تعلق الأمر بالشروط المادية اللازمة للعمل وتطوير وسائل العمل البيداغوجية لممارسة مهام التفتيش، أو تعزيز البحث التربوي والتنسيق بين مكونات التفتيش

التربوي وتخصصاته على المستويين الجهوي والإقليمي، أو بلورة خريطة وطنية وخرائط جهوية للتفتيش التربوي تكون مرجعا لاتخاذ قرارات تهم أساسا: التوزيع الجغرافي للمفتشين؛ تشخيص وضعية التفتيش والتأطير داخل كل جهة وإقليم؛ التدبير المعقلن للحركة الانتقالية؛ تدبير إمداد المناطق التربوية والأقاليم بالتجهيزات والوسائل الضرورية للعمل حسب الخصوصيات والحاجات الجهوية والإقليمية.

5. ارتكاز تقويم عمل التفتيش التربوي في إطار ترسيخ المسؤولية والمحاسبة بناء على النتائج، بالاستناد إلى قياس إنجازته ومردوديته، مع اعتماد آلية تبني، بالأساس، على دراسة ملف خاص بكل مفتش، تأخذ بعين الاعتبار أداءه لمهام التفتيش التربوي، والمشاركة والفعالية في فرق التفتيش المكلفة بالافتحاص البيداغوجي، ومؤشرات تنفيذ برنامج العمل السنوي، وجودة العلاقة المهنية مع الفاعلين التربويين، والقيام بالبحث التربوي والمشاركة فيه، وكذا الالتزام بالغلاف الزمني الذي يتعين أن يشمل مختلف المهام الموكولة للمفتش التربوي.

اللغوية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وهي الآن قيد الدراسة والاستثمار.

مهنة التدريس والتكوين

في إطار مواصلة المجلس لمختلف العمليات والأشغال المرتبطة بإعداد مقترحاته بخصوص مشروع التصور الجديد للارتقاء بمهنة التدريس والتكوين، تم قطع أشواط مهمة تتعلق على الخصوص بما يلي:

1. إعداد المحددات المرجعية الخاصة بالمستويات الآتية:

- تحليل مضمون جلسات الاستماع، التي نظمها المجلس مع مختلف المعنيين حول واقع وآفاق مهنة التدريس، عن طريق استثمار المعطيات المتضمنة في مختلف الوثائق والتسجيلات المستخلصة من هذه الجلسات؛
- المواكبة العلمية والمنهجية لعمل المجلس في إعداد مشروع مقترحاته انطلاقا من الأرضية الأولية التي أعدها في هذا الصدد، ولاسيما

بالتركيز على المحاور الآتية:

- تعميق التشخيص المتضمن في الأرضية الأولية؛

- تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بهيئة ومهنة التدريس والتكوين؛

- تدقيق مجالات التجديد ومداخل العمل المقترحة في هذه الأرضية.

ويتم حاليا الاشتغال على صيغة مشروع مقترحات المجلس في هذا الموضوع، التي سيتداول فيها أمام دورته العادية التي ستعقد في فبراير 2010.

لهذا الغرض، ومن أجل إتمام المشروع، سيتم فتح باب التشاور حول الصيغة الأولية المعدة، قصد جعلها تماشي وروح النهج التشاركي الذي سلكه المجلس في مقارنته لمختلف المشاريع. وستهم هذه المشاورات تحديد المسؤولين بالمقطاعات المعنية، وكذا الهيئات الممثلة للأساتذة والأساتذة الباحثين والمكونين.

الشراكة المؤسسية من أجل المدرسة المغربية

بعد استكمال الأشغال التحضيرية لإعداد مقترحات المجلس في هذا الموضوع، والمتمثلة في الدراسة التشخيصية؛ الندوة الوطنية لاكتوبر 2008؛ جلسات الاستماع إلى عينات من الفاعلين وشركاء منظومة التربية والتكوين؛ الدراسة الاستشارية المتعلقة بمقترحات المجلس لتطوير الشراكة المؤسسية من أجل المدرسة المغربية، سيرعى للندوات والاعتماد مشروع مقترحات المجلس في موضوع «الشراكة المؤسسية من أجل المدرسة المغربية» على الدورة العاشرة للمجلس في نونبر 2009.

التعليم والتكوين الخاص بالمغرب

بعد اعتماد اللجنة الدائمة لدى المجلس المكلفة بالقضايا المؤسسية والمالية والشراكة المحددات المرجعية والأرضية المؤطرة لدراسة الموضوع، تم تنظيم جلسات للاستماع والتشاور مع المسؤولين المركزيين عن التعليم والتكوين الخاص بقطاعات التربية والتكوين. في ارتباط بذلك، تتواصل مواكبة التحضيرات الجارية لإنجاز دراسة ميدانية تشخيصية واستشارية حول التعليم والتكوين الخاص، تحت إشراف المجلس وتعاون مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التشغيل والتكوين المهني.

نظام الأقسام التحضيرية وسلك التبريز

ينكب المجلس على إعداد مشروع في موضوع «الأقسام التحضيرية والتبريز»، وذلك بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، في ضوء تشخيص الواقع الحالي للأقسام التحضيرية والتبريز، وذلك بغية اقتراح مداخل استشارية لحفز التفوق والامتنياز بفرص متكافئة في المنظومة التربوية الوطنية. لهذا الغرض، تم:

- وضع المحددات المرجعية للدراسة التشخيصية والدراسة المقارنة؛
- تقديم النتائج الأولية للدراستين التشخيصية والمقارنة للجنة القيادة والتتبع المحدثة لهذا الغرض؛
- تنظيم 10 جلسات استماع مع مختلف الفاعلين وذوي الاختصاص في هذا المجال تحت إشراف لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية لدى المجلس الأعلى للتعليم.



جلسة استماع إلى ممثلين عن مجموعة قداماء طلبة الأقسام التحضيرية للمدارس العليا (أكتوبر 2009)



لقاء تواصلي مع طلبة الأقسام التحضيرية بثانوية مولاي يوسف (أكتوبر 2009)

ومعلوم أن دورة نونبر 2009 ستخصص نقطة من جدول أعمالها للاستماع إلى خمسة خبراء في هذا المجال، إلى جانب تدارس المشروع

الدراسات والبحث

- فضلا عن الدراسات الداعمة لكل من مشروع التعليم والتكوين الخاص والتبريز والأقسام التحضيرية، أعطى المجلس الانطلاقة لإحدى عشر دراسة في إطار اشتغاله على موضوع التحكم في الكفايات اللغوية، الهدف منها بلورة أجوبة مدعمة علميا لاستثمارها في إعداد مقترحات المجلس في هذا الموضوع. وتمثل هذه الدراسات فيما يلي:
- الاستعدادات الذهنية والنفسية للطفل وعلاقتها بتعلم اللغات؛
- تعلم اللغات في التعليم ما قبل المدرسي.
- كفايات اللغة ووظائفها؛
- بناء اختبارات لقياس التحكم في اللغة العربية وفي اللغات الأخرى.
- تكلفة عدم التحكم في اللغات؛
- علاقة اللغة بالمحيط والهوية؛
- التعدد اللغوي والتفاعل بين اللغات؛
- استطلاع للرأي حول اللغات؛
- آليات تشجيع عملية الترجمة؛
- التدابير الإجرائية لتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
- دراسة مقارنة وظيفية حول تدريس اللغات؛
- حصيلة إدراج تدريس الأمازيغية في المنظومة التربوية؛
- نظرة عن مسار تدريس اللغات وتعلمها في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛
- تصور حول الهندسة البيداغوجية؛
- تصور حول التهيئة اللغوية بالمغرب.

اتجاهات حديثة في ميادين التربية والتكوين

الولايات المتحدة الأمريكية

التقويم يتضرر من الأزمة: وفقا لمجلة Week Education، خفضت 19 ولاية أمريكية من النفقات المخصصة للتقويم بسبب الأزمة الاقتصادية، في حين من المرتقب أن تقوم عشر ولايات أخرى باتخاذ نفس التدابير. وقد تحققت معظم هذه الادخارات على حساب الاختبارات المتعلقة بالقانون الفيديري «لا تترك خلفك أي ركب» No child left behind، وتم في الغالب استبدال الامتحانات المبنية على الأسئلة المفتوحة بروايات مكونة من أسئلة ذات الاختيار المتعدد. وسيكون لهذا التغيير أثر سلبي خاصة على المدارس ذات الظروف الصعبة، حيث يستهدف التدريس ضمان النجاح في الاختبارات قبل كل شيء. وهو تغيير من المرتقب أن يزيد من تدني التحصيلات.

(http://www.edweek.org/ew/articles/2009/10/06/07gao—ep/h29.html)

فرنسا

قدم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الخطوط العريضة لإصلاح المؤسسات الثانوية

في 13 أكتوبر 2009: إن إصلاح المؤسسات الثانوية يعتمد منح المزيد من المسؤولية للتلاميذ. يشكل التوجيه والمواكبة الشخصية، وتعلم اللغات، والانفتاح الثقافي والفني واكتساب الاستقلالية الأهداف الرئيسية للإصلاح. كما أن إعادة التوازن بين الشعب، وخاصة الشعبة التكنولوجية، سيمكن المدرسة من علاقة أفضل مع التعليم العالي، ومع سوق الشغل. وسيتم فتح مشاورات واسعة مع جميع الأطراف المعنية في الأسابيع المقبلة.

(www.gouvernement.fr/sites/default/files/fichiers—joints/Discours—PR—reforme—du—lycee.pdf)

تقويم تعلمات تلامذة التعليم الابتدائي

قدم وزير التربية الوطنية الفرنسي ورقة حول تقويم تعلمات التلاميذ في المدرسة الابتدائية في اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي يوم الأربعاء 7 أكتوبر 2009. إصلاح التعليم الابتدائي، الذي أطلق في خريف عام 2009، يبنني على برامج جديدة، دخلت حيز التنفيذ

إصدارات المجلس

العدد الأول من دفاتر التربية والتكوين

تصدر عن المجلس الأعلى للتعليم، خلال شهر دجنبر 2009، منشورات دورية تحت عنوان «دفاتر التربية والتكوين»، تهدف إلى إثراء النقاش المتعدد والبناء حول واقع المدرسة المغربية ومتطلبات إصلاحها المتجدد، من خلال مقارنة موضوعات ذات طابع تربوي أو بيداغوجي أو ديداكتيكي أو تديري. وهي مبادرة تندرج ضمن مشاريع المجلس الرامية إلى ترسيخ دعائم إصلاح المدرسة المغربية والنهوض بها كي تضطلع، على النحو الأمثل، بوظائفها الأساسية في التعليم والتعلم والتربية

عام 2008، تحدد المعارف والمهارات الواجب اكتسابها سنة بعد سنة، والدعم الشخصي، وتقويم المعارف والمهارات لدى التلاميذ.

وتتوخى هذه التقويمات الوقوف على تعلمات جميع التلاميذ المسجلين في المدارس العمومية والخاصة، في الفرنسية والرياضيات، في لحتطين مهمتين في مسار التعليم الابتدائي: نهاية السنة الأولى من السلك الأساسي ونهاية السنة الثانية من السلك المتوسط. لهذه التقويمات الجديدة ثلاثة أهداف: تمكين المدرسين من معرفة مستوى كل طالب بالضبط، توفير أداة قيادة دقيقة لمديري المؤسسات وللمفتشين، والسماح للرأي العام من التعرف على أداء المدرسة.

جرت التقويمات لأول مرة ما بين يناير ومايو. ويمكن استخلاص درسين أساسيين من نتائجها: من 20 إلى 25%؛ من التلاميذ لا يتقنون محتوى البرنامج؛ وجود تفاوتات كبيرة جدا من منطقة إلى أخرى، ومن مدرسة إلى أخرى.

(www.education/gouv.fr)

يتشكل لدى التلميذ من مواقف واتجاهات وقيم مجتمعية وأخلاقية. هذا بالإضافة إلى تأثيرها في المناخ الذي يسود الفصل الدراسي والمؤسسة التعليمية وكذا على ما يتكون لدى المجتمع من تصورات قد تكون إيجابية أو سلبية بخصوص المدرسة.

وللإشارة، فقد تم تعميم الدعوة إلى المساهمة في العدد الأول عبر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وكذا عبر الموقعين الإلكترونيين للمجلس الأعلى للتعليم والمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، حيث لقيت استجابة واسعة من طرف مختلف الفاعلين التربويين.

والتنشئة الاجتماعية والتأهيل، وذلك في تفاعل مع أسئلة المجتمع والعصر، وفي مواكبة للتطورات الوطنية والعالمية الحاصلة على مستوى المعارف والنظريات والمناهج المطبقة على التربية والتكوين؛ بغية استثمارها لفائدة المتعلمين والمدرسين والفاعلين التربويين.

وقد خصص ملف العدد الأول من هذه الدفاتر، التي ستصدر بوتيرة دورية، لموضوع «العلاقات التربوية والبيداغوجية داخل الفصل الدراسي»، وذلك اعتبارا للأهمية الخاصة التي تكتسبها طبيعة تلك العلاقات فيما لها من تأثير مباشر على التعلم والتحصي الدراسي والنجاح المدرسي، وعلى ما

العدد الثاني من مجلة المدرسة المغربية



جانب من المائدة المستديرة حول "الجامعة والمجتمع"

خصصت مجلة المدرسة المغربية ملف عددها الثاني، الذي سيصدر في غضون شهر دجنبر 2009، لموضوع الجامعة والمجتمع. وهو موضوع يفرض نفسه أمام التحديات المطروحة على الجامعة المغربية اليوم، المرتبطة بالتحويلات المجتمعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع المغربي، وبالمتطلبات التنموية المتزايدة للبلاد، وكذا ما أصبحت تفرضه منظومات التعليم العالي على الصعيد الدولي من تنافس؛ تحديات تستدعي تجديدا لمهامها ووظائفها ولعلاقتها مع المجتمع. وتتناول المجلة هذا الموضوع بالتفكير والتحليل من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

• مراكز جامعية دولية للبحث تتوفر على إمكانيات مادية كبيرة لإنتاج المعرفة؟
• إلى أي حد تستجيب الهيكلة البيداغوجية للجامعة المغربية لتحديات انفتاح السوق العالمية للشغل في إطار العولمة، باستقطاب أحسن الطلبة، وتأهيل الرأسمال البشري الجيد، الذي ما أحوج تنمية البلاد إليه؟
وقد نظمت هيئة تحرير المجلة، بتاريخ 16 أكتوبر 2009، مائدة مستديرة لمناقشة هذا الموضوع من مختلف هذه الزوايا، شارك فيها نخبة من المثقفين والجامعيين المغاربة.

• إشكالية إنتاج المعرفة في محيط تنافس المنظومات الجامعية الدولية:

• إلى أي حد تضطلع الجامعة بدورها الفعلي، بوصفها قطبا لحفز الذكاء الفردي والجماعي، وباعتبارها فاعلا في الابتكار والدينامية العلمية والإبداع الثقافي، وبروز النخب الفكرية وتجديدها ببلادنا؟
• إلى أي حد تعتبر الجامعة المغربية مؤهلة للانخراط والتفاعل في محيط دولي متميز بتوحيد المعايير الدولية للتكوين، وبوجود

• إشكالية الدينامية الداخلية للجامعة في علاقتها مع المجتمع، في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

• هل تضطلع الجامعة اليوم بدورها بوصفها إطارا للاندماج الاجتماعي، وللإسهام في تحصيل المعارف والكفايات بفرص متكافئة، وكذا لإعداد أجيال من الشباب المواطن والمسؤول؟
• هل ما تزال الجامعة السبيل الأمثل للارتقاء الاجتماعي؟
• ما هي القيم التي تكرسها الجامعة اليوم، وهل تحمل معنى ومعالم لآلاف الشباب الذين يرتادونها؟
• إلى أي حد تستجيب الجامعة لانتظارات مكونات المجتمع المغربي، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وهل استطاعت بمكوناتها وبالفاعلين المعنيين بها أن تفتح دينامية داخلية جديدة لتستجيب لهذه الانتظارات؟

• إشكالية تفاعل المجتمع مع الجامعة:

• هل تعتبر الأطراف من خارج الجامعة، والتي من المفترض أن تكون معنية ومحتضنة للجامعة ومدعمة لها، أطرافا منخرطة في التحول المرغوب فيه للجامعة؟
• وإذا كانت هذه الأطراف تدخل ضمن ما يمكن أن نعتبره نخبة المجتمع، ما هو التصور الذي تحمله هذه النخبة عن الجامعة العمومية؟

مفكرة

- الدورة العادية الحادية عشر: 22 و 23 فبراير 2010؛
- الملتقى السنوي العلمي الثالث للتقويم، أبريل 2010.

عنوان المجلس

المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، الجناح أ 2
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان - الرباط ص.ب. 5356 العرفان - الرباط
الهاتف: 05 37 77 44 25 / الفاكس: 05 37 77 46 12
البريد الإلكتروني: secretariat@cse.ma
الموقع الإلكتروني: www.cse.ma